ام لا ومولانا جل وعز هو الفاعل المختار المقدم المؤخر يفعل من ذلك ما يريد ويقدم من ذلك
ما شاء ويؤخر وبالجملة فلا تناقض في الحادث بين قولنا يصح تأخر تلك الصفة عنه اذ لا ملازمة
بين صحة الجايز وبين وقوعه اما في القديم فقولنا يصح اتصافه بصفة كذا في الازل بنا في صحة
تأخر تلك الصفة عن الازل لما فيه من قلب الحقايق لان صحة وجود الصفة في الازل يستلزم كونها
واجبة لما بيناه فيما سبق وصحة تأخرها عن الازل يستلزم كونها جايزة وقد سبق بيانه
ايضا فالجمع بينهما تناقض لا يعقل وقلب للحقيقة بجعل الواجب جايزا والجايز واجبا فعليك
بهذا التحقيق في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ولن تجد والله اعلم من كشف القناع عن وجه
هذا البرهان كما كشفناه نحن ولله الحمد وبه التوفيق لا مرجع غيره وايضا لو اتصف تعالى
بصفة حادثة لم يجز ان يعرى عنها او عن ضدها او مثلها والالما جاز عروه عن جميع الصفات
لان قبوله لها ذاتي لا يختلف وقد عرفت فيما سبق استحالة عروه عن العلم والقدرة والارادة
والحياة فثبت ان كلما يقبله من الصفات لا يعرى عنه والا اتصف بضده او مثله المرضي تلك الصفة
الحادثة او مثلها لا يكون الا حادثا بدليل طريان عدمه اذ القديم لا ينعدم ولا يعرى عن الحوادث
يكون حادثا ضرورة فثبت انه لو اتصف بصفة حادثة لوجب حدوثه ضرورة وقد عرفت بعجزه وقدرة جل وعلا
هذا هو البرهان الثاني على استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى وتقريره ان يقال لو اتصف تعالى
بصفة حادثة للزم حدوثه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وبيان الملازمة في ذلك ان القول
قد تقرر انه صفة نفسية للقابل فيلزم انه لا يختلف فاذا ما وجب لبعض الصفات التي
تقبلها ذات اي ذات كانت يجب لسايرتلك الصفات وقد تقرر بالبرهان القاطع الوجوب
لصفات تقبلها ذات مولانا جل وعز وهي العلم والقدرة والارادة والحياة
وان تعري الذات العلية عن هذه الصفات مستحيل عقلا فكذا يجب اذ للذات العلية كل صفات
تقبلها وعروها عن تلك الصفات مستحيل فاذا عرفت فنقول لو فرض اتصافه تعالى بصفة
حادثة للزم ان تكون ذاته جل وعز قابلة لتلك الصفة او ضدها او مثلها اما لزوم قبوله

لتلك

لتلك الصفة فظاهر لصحة فرض اتصافه بها تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما لزوم قبوله
لضدها او مثلها فلان تلك الصفة لما فرضت حادثة كان عدمها السابق واجبا والعدم
اللاحق جايزا فعند عدمها السابق واللاحق اما ان تنعدم الذات معهما ان فرض ان الذات لا تقبل
غيرها والا تخلفي حينيذ لزوم حدوث الذات او تبقى الذات بعد عدم تلك الصفة فلا بد حينيذ
من اتصاف الذات بضد تلك الصفة او مثلها فان لم تقبل ضدها تعين ان تقبل مثلها وضدها
ومثلها لا يكونان الا حادثين لانهما ان تأخر وجودهما عن تلك الصفة الحادثة فحدوثها ظاهر وان
تقدم عليها نظر وعدمهما عند الاتصاف بتلك الصفة الحادثة يستلزم نفي قدمهما لما عرفت
ان القديم لا يقبل عدمه واذا وجب الحدوث لهذه الثلاثة لزم من قبول الذات واحدا منها ان تكون
حادثة لوجوب ملازمة الذات حينيذ لما قبله وهو احد هذه الثلاثة الحادثة لا بعينه ولا
يصح ادعاء ان الذات لا تقبل ضد تلك الصفة الحادثة ولا مثلها لان فرض قبول الذات للاتصاف
بتلك الصفة الحادثة يستلزم قبولها لمثلها ضرورة وايضا فهذه الدعوى تستلزم حدوث
الذات ضرورة لانها اذا لم تقبل الا تلك الصفة الحادثة وجب ان لا تتجرد عنها وتلك الصفة
لم تكن في الازل فيلزم ان تكون الذات الملازمة لها كذلك كما اشرنا الى هذا المعنى آنفا وبالله التوفيق
وايضا فهو جل وعز لا يتصف الا بالكمال اجماعا فيلزم في هذه الصفة الحادثة التي فرض
اتصافه تعالى بها ان تكون من صفات الكمال وقد فات ذاته العلية في الازل لفرض حدوثها
وفوت الكمال نقص وهو تعالى منزه عنه باجماع العقلا
هذا هو البرهان الثالث على استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى وتقريره ان نقول لو اتصف
تعالى بصفة حادثة للزم اتصافه بالنقايص تعالى عن ذلك علوا كبيرا وبيان الملازمة في ذلك
ان تلك الصفة الحادثة التي فرض اتصافه تعالى بها اما ان تكون صفة نقص او صفة كمال فان كانت
صفة نقص فلزوم اتصافه تعالى بالنقايص على تقدير اتصافه جل وعلا بتلك الصفة الحادثة
واضح وان كانت صفة كمال للزم لفرض حدوثها ان لا تكون ثابتة للذات العلية في الازل لمنافات

اتصافه بصفة كذا حال وجوده ومن قولنا يصح
تجرد